

مجلة بحوث كلية الآداب

البحث (١٤)

موقف شراح جمل الزجاجي

من مذهبي البصرة والكوفة

"دراسة موازنة"

إعداد

الباحث / محمد عبد الغفور محمد الزردق

بحث في اللغويات للحصول على درجة (الدكتوراة)

تحت إشراف

أ.د / محمد السيد عزوز

أستاذ النحو والصرف والعروض ووكيل كلية الآداب لشئون التعليم

والطلاب جامعة المنوفية

يناير ٢٠١٦م

العدد (١٠٤)

السنة ٢٧

[http : // Art.menofia . edu. eg](http://Art.menofia.edu.eg) *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

موقف شراح جمل الزجاجي من مذهبي البصرة والكوفة

موقف شراح جمل الزجاجي من مذهبي البصرة والكوفة
(دراسة موازنة)

الباحث/ محمد عبد الغفور محمد الزريق
بحث في اللغويات للحصول على درجة (الدكتوراه)
تحت إشراف

أ. د/ محمد السيد عزوز

أستاذ النحو والصرف والعروض ووكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب جامعة المنوفية

ملخص البحث

١- موقف ابن السيد البطلبوسي من المذهب البصري والكوفي.

(أ)- موقف ابن السيد من المذهب البصري:
وتحدثت فيه عن المسائل التي وافق فيها ابن السيد البصريين وأخذ بأرائهم فيها.
(ب)- موقف ابن السيد من المذهب الكوفي:
وتحدثت فيه عن المسائل التي وافق فيها ابن السيد الكوفيين وأخذ بأرائهم فيها.

٢- موقف ابن خروف من المذهب البصري والكوفي.

(أ)- موقف ابن خروف من المذهب البصري:
وتحدثت فيه عن المسائل التي وافق فيها ابن خروف البصريين وأخذ بأرائهم فيها.
(ب)- موقف ابن خروف من المذهب الكوفي:
وتحدثت فيه عن المسائل التي وافق فيها ابن خروف الكوفيين وأخذ بأرائهم فيها.

٣- موقف ابن عصفور من المذهب البصري والكوفي.

(أ)- موقف ابن عصفور من المذهب البصري:
وتحدثت فيه عن المسائل التي وافق فيها ابن عصفور البصريين وأخذ بأرائهم فيها.
(ب)- موقف ابن عصفور من المذهب الكوفي:
وتحدثت فيه عن المسائل التي وافق فيها ابن عصفور الكوفيين وأخذ بأرائهم فيها.

٤- موقف ابن أبي الربيع من المذهب البصري والكوفي.

(أ)- موقف ابن أبي الربيع من المذهب البصري:
وتحدثت فيه عن المسائل التي وافق فيها ابن أبي الربيع البصريين وأخذ بأرائهم فيها.
(ب)- موقف ابن أبي الربيع من المذهب الكوفي:
وتحدثت فيه عن المسائل التي وافق فيها ابن أبي الربيع الكوفيين وأخذ بأرائهم فيها.

موقف الشراح من مذهبي البصرة والكوفة

أولاً: موقف الشراح من المذهب البصري .

شهدت بلاد الأندلس في القرن السابع نضوجاً واضحاً في ملامح الدراسة النحوية، فكانت مزتعة خصباً للنحو البصري والكوفي على حد سواء، فتهيأت لنحاة الأندلس فرصة الاختيار من المذهبين البصري والكوفي - وإن كان المذهب البصري هو الغالب على نحوهم - وأضافوا إليهما شيئاً من اجتهاداتهم الخاصة، فلم يكن لديهم منهج واضح المعالم، محدد السمات؛ بل كان لكل منهم آراؤه واختياراته التي لا تتلقى مع آراء غيره واختياراته، ولكن ذلك لا يعني أننا لا نجد لديهم عدداً من الاتجاهات في درس النحوي، تتضح أحياناً حتى تكاد تفضي إلى مدرسة، وتختفي حتى لا يكاد أحد يجد فارقاً واضحاً في أسس التوجه وطرائقه.

وقد درج كثير من الباحثين على إطلاق مسمى (المدرسة أو المذهب الأندلسي) على النحو في بلاد الأندلس، وهي تسمية لا نجدها عند نحاة الأندلس المتأخرين، ولا عند غيرهم من السابقين، رغم أن النحو في الأندلس قد تم تشكله منذ أواسط القرن الخامس أو بعده بقليل^(١). يقول د/ عياد الثبيتي: "إن إطلاق المدرسة الأندلسية على نحاة الأندلس على اختلاف منازعهم فيه قدر غير قليل من التسامح في التعبير؛ ذلك أن نحاة الأندلس لم ينهجوا نهجاً له خصائصه المتميزة، وحدوده الواضحة التي تجعل التسليم بوجود مدرسة أندلسية أمراً مقبولاً"^(٢).

١ - موقف ابن السيد البطليوسي من المذهب البصري.

ذكرت - سابقاً - أن المطلع على إصلاح الخلل للبطليوسي يستطيع أن يقرر دون جهد بأنه بصري المذهب والاتجاه، فهو غالباً ما يميل للمذهب البصري ويرجح آراءه، فكثيراً ما يورد أقوال البصريين ويدافع عنها، ويرجحها على أقوال الكوفيين. من تلك الأقوال والآراء:

١ - (حتى) تنصب المضارع بعدها بإضمار (أن). وهذا قول جمهور النحويين^(٣).

(١) ينظر: شرح ابن خروف ١٣٩.

(٢) ينظر: ابن الطراوة النحوي ٢٩٩. للدكتور/ عياد بن عبد الثبيتي. مطبوعات نادي الطائف الأهلي - ط اولى ١٩٨٣ م.

(٣) ينظر سيويوه: الكتاب ١/٤١٣، والمقتضب ٢/٣٧، والمغنى ١/١٢٤.

موقف شراح جمل الزجاجي من مذهبي البصرة والكوفة

قال البطلوسي في باب (الأفعال): "وكان الكسائي^(١) يرى: أن نصب ما بعد (حتى) يعني: لا بإضمار (أن)... ومن قال: جنت كي أفل. وأسقط اللام، فكي عنده حرف جر، بدليل قولهم في الاستفهام: كي؟، وما الاستفهامية لا تحذف ألفها إلا مع حرف الجر، كقولهم: لم جنت؟، وقول الله - عز وجل ﴿فِيمَا أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَا﴾^(٢) وبهذا علمنا أن حتى حرف جر... وأن النصب بعدها بإضمار أن، بخلاف ما قال الكسائي^(٣).

وهذا هو معنى قول المبرد: "واعلم أن هاهنا حروفاً تنصب بعدها الأفعال، وليست الناصبة، إنما بعدها أن مضمرة، فالفعل ينتصب بأن، وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها، فمن هذه الحروف: الفاء، والواو، وأو، وحتى، واللام المكسورة..."^(٤)

٢- امتناع تشبيه أجمع وجماء وتوابعهما لأن العرب لم تستعمله^(٥).

وذلك ما ذكره في باب (التوكيد) بقوله: "قد أولع قوم ممن يقرأ هذا الكتاب، ويقرأ عليه بأن يزيدوا فيه أجمعان، أكتعان، أبصعان^(٦) للمذكرين، وجمعان، كتعاوان، بصعاوان للمؤنثين، وكأنهم يتوهمون أن أبا القاسم أغفل ذلك، أو أنه سقط من متن الكتاب.

وإنما أسقط ذلك أبو القاسم عن قصد منه، لأن العرب لم تستعمله^(٧). قال أبو إسحاق الزجاج: استغنت العرب عن أجمعين أكتعين أبصعين بكليهما، وعن جمعان كتعاوين بصعاوين بكليهما، كما استغنوا بترك أن يقولوا: ودع، ووذر،

(١) ينظر: شرح ابن يعش ٢٠/٧.

(٢) من سورة النازعات ٤٣/٧٩.

(٣) إصلاح الخلل ٤٩، ٥٠.

(٤) المقضب ٦٢/٤، ٨٤/٤.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٧٨/٣، والمقدمة الجزولية ٧٤، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣، والهمع ١٤٤/١، وشرح ابن خروف ٣٣٨، وشرح ابن عصفور ٢٦٥/١، والبسيط ٣٦٨/١.

(٦) ينظر: شرح ابن يعش ٤٠/٣، واللسان: بصع ١٢/٨، وبتع ٥/٨.

(٧) ينظر: شرح الرضي ٣٣٤/١، وشرح ابن يعش ٣٩/٣.

الباحث/ محمد عبدالغفور محمد الزردق
ويقولهم: تارك عن أن يقولوا: وادع وواذر^(١١). وأما أهل الكوفة^(١٢) فإنهم أجازوا
ذلك...^(١٣).

• ومذهب البصريين: أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين، وبكلا وبكلتا، ولا
يؤكد بغير ذلك، فلا يقال: جاء الجيشان أجمعان، ولا جاءت القبيلتان جمعاً.
استغناء بكلا وكلتا.

• وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر: أجمعان، أكتعان، أبصعان،
أبتعان. ولمثنى المؤنث: جمعاً، كتعاوان، بصعاوان، بتعاوان. وهو غير
مسموع^(١٤).

٣- حذف الخبر في نحو: (ضري زيداً قائماً) لأن الحال سدت مسده^(١٥).

وذلك ما ذكره في باب (ما تتعدى إليه الفعال المتعدية وغير المتعدية) بقوله:
وإنما قلنا إنها تأتي بعد كلام تام أو في حكم التام لقولهم: ضري زيداً قائماً، وأكثر
شري السوق ملتوتاً. فهذه أحوال لا يستغنى عنها لأنها سدت مسد خبر المبتدأ، فلم
يكن بد منها، كما أنه لا بد من الخبر. والنحويون يجعلون العامل في هذه الأحوال
(كان) مضمرة ويقدرونها أحياناً بالمضى، وأحياناً بالاستقبال، فيجوزون أن يكون
التقدير: ضريني زيداً إذ كان قائماً، وإذا كان قائماً^(١٦).

٢- موقف ابن خروف من المذهب البصري.

اتسمت ميول ابن خروف النحوي بسمات المذهب البصري؛ حيث أكثر من
إيراد أقوالهم واختياراته، واستعمال مصطلحاتهم، والتعليل لها وفق قواعدهم وأصولهم،
فكان موقفه منهم موقف المؤيد المؤازر في معظم أقوالهم وآرائهم. من أمثلة ذلك:

(١١) ينظر: شرح الرضي ٣٣٤/١.

(١٢) ينظر: شرح عمدة الحفاظ، ٥٦، وتوضيح المقاصد ١٧١/٢، وشرح ابن عصفور ٢٦٥/١، والبسيط ٣٦٨/١.

(١٣) إصلاح الخلل ٩٥.

(١٤) ينظر: الأشموني ٧٨/٣، وشرح الرضي ٣٣٤/١.

(١٥) ينظر: الكتاب ٢٠٨/١، وشرح ابن يعيش ٩٦/١، وشرح الأشموني ٤١٧/١-٤١٩، وشرح انقضية المشغية ٨٨/١.

(١٦) شرح الألفية للمرادي ٢٩٠/١، وشرح الرضي ١٠٥/١، وشرح ابن خروف ٣٨١.

(١٧) إصلاح الخلل ١١٢.

١- الأسماء الستة حروف العلة فيها أصول، وإعرابها بتقدير الحركات.
- وذلك ما ذكره في باب (معرفة علامات الإعراب) بقوله: "وأما الأسماء الستة المعتلة... فلها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم حال ليست لغيرها؛ وذلك أن حروف العلة فيها أصول كحالها في التثنية بنص سيبويه، قال - رحمه الله - في بعض أبواب النسب: (أما ما لا يتغير فـ(أب)، و(أخ)، ونحوهما؛ نقول: هذا أبوك وأخوك، كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين؛ لأن العرب لما رثته في الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله في التسمية، كما تركته في التثنية على حاله) (١٧)، هذا نص بأصالتها، وإعرابها بتقدير الحركات (١٨). وإليه ذهب أبو علي في إيضاحه (١٩)، وهو الذي يدل عليه كلام سيبويه في آخر كتابه (٢٠)، لأنه جعل الحروف فيها أصولاً، وحركة ما قبلها تابعة لحركتها" (٢١).

٢- الفعل المضارع أعرب لمشابهته للأسماء .

- ذلك ما ذكره في باب (الأفعال) عند الحديث عن الفعل المشترك بين الحال والاستقبال بقوله: "والمشترك ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع: (الهمزة)، و(النون)، و(الياء)، و(التاء)... وهذا الصنف هو المعرب إلا ما نخله نون جماعة المؤنث، ونونا التوكيد، وإنما أعرب لشبهه بالأسماء (٢٢)؛ وذلك أنه يقع للحال والاستقبال، كما أن الاسم يقع على أكثر من واحد، فوقع عموماً ثم خُصَّص بالحرف المختص بذلك فصار مستقبلاً؛ نحو: (سوف يخرج)، و(سيخرج)، كما خُصَّص الاسم بالحرف فصار واقعاً على معين؛ نحو: (الرجل)، فأعرب لذلك" (٢٣).

٣- الفعل مشتق من المصدر، والكوفيون يقولون: إن المصدر مشتق من الفعل.

- ذلك ما ذكره ابن خروف في باب (ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية) بقوله: "ومذهب البصريين اشتقاق الفعل من المصدر (٢٤)... ودليلهم أشياء منها: أن الفعل لا يكون إلا

(١٧) ينظر: سيبويه الكتاب ٤١٢/٣.

(١٨) هذا مذهب البصريين. ينظر: الإيضاح ١٧/١، وانتلاف النصره ٢٨، وشرح ابن يعيش ٥١/١، وأملى الشجري ٤١/٢.

(١٩) ينظر: إيضاح الفارسي ٤٨/٢، ٤٩.

(٢٠) ينظر: الكتاب ٤١٢/٣.

(٢١) شرح ابن خروف ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢٢) هذا هو رأي البصريين. ينظر: الإيضاح ٥٤٩/٢، الإيضاح العضدي للفارسي ٥٩/١، وشرح الأشموني ٥٩٠/١.

(٢٣) شرح ابن خروف ٢٧٣.

(٢٤) ينظر: الإيضاح ٢٣٥/١، وإيضاح الزجاجي ٥٦، وأسرار العربية ١٧١، وشرح ابن عصفور ٩٨/١.

من الاسم، ومنها: أنه يُضَمَّر في الفعل، والإضمار فرع. وكذلك دلالة على الزمان، والمصدر لا يدل عليه، وزيادة المعاني فرع. ومذهب الكوفيين اشتقاق المصدر من الفعل، ولا حجة لهم إلا كونه عاملاً فيه. قالوا: والعامل قبل المعمول، وهذا فاسد؛ لأن كل فعل يعمل في اسم غير مصدر، ليس بمشتق منه، والاسم أحدثه مع عمله فيه؛ فإضافة العمل للفعل عبارة مجازية للتفهيم^(٢٥).

٣- موقف ابن عصفور من المذهب البصري:

ذكرت - فيما سبق - أن ابن عصفور بصري المذهب والاتجاه، فهو غالباً ما يختار أقوال البصريين، ويرجح آرائهم ويدافع عنها، ففي أكثر المسائل الخلافية التي تعرض لها ابن عصفور - في شرحه - اختار قول البصريين وأفسد قول الكوفيين. من تلك الأقوال والآراء:

١- ارتفاع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم:

- وذلك ما ذكره في باب (الأفعال) بقوله: "...واختلف النحويون في الرفع له، فمذهب أهل البصرة أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم^(٢٦)، بدليل أنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم؛ لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها، ألا ترى أنك لا تقول في مثل: لن يقوم زيد، ولم يقم زيد: (لم قائم) ولا (لن قائم)، ويسوغ ذلك دونها، نحو: يقوم زيد؛ لأنك تقول: قائم زيد، فيحل الاسم محله، وكذلك أيضاً: زيد يقوم، لأنك تقول: زيد قائم، فيحل الاسم محله... وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريفه من العوامل^(٢٧)، وذلك فاسد؛ لأن التعريف من عوامل الأسماء المبتدآت، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإن دخل عليه ناصب نصبه، وإن دخل عليه جازم جزمه^(٢٨).

(٢٥) شرح ابن خروف ٣٧١، ٣٧٢.

(٢٦) ينظر سيبويه: الكتاب ٤٠٩/١، والمقتضب ١/٢، ٥، والأصول ١٥١/٢، وإيضاح الفارسي ٣٠٨/١، واللمع ٢٠٥.
(٢٧) هذا رأي الفراء وحذاق الكوفيين. ينظر: شرح الكافية أنشائية ٦١٠/٢، وفصول ابن معط ١٧١، والتسهيل ٢٢٨، وشرح الألفية للمرادي ١٧٢/٤، ومعاني القرآن ٥٣/١، والإنصاف ٥٥٠/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤١/٢.
(٢٨) شرح ابن عصفور ١٣٠/١، ١٣١.

موقف شراح جمل الزجاجي من مذهبي البصرة والكوفة

الواو تلجمع بين المشينين ولا ترتب فيها:

وسما ما ذكره في باب (العطف) بقوله: "قال الأستاذ^(٢٩): فأما الواو فللجمع بين المشينين من غير ترتيب ولا مهلة... ووزعم بعض الكوفيين أنها للترتيب^(٣٠)، فإذا قلت: فم زيد وعمرو، فالقائم أولاً - على مذهبه - زيد، وعمرو بعده بلا مهلة، واستدلوا

بقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾﴾^(٣١). قال:

زلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها، والواو هي التي دلت على ذلك. قلت: وهذا عندنا خطأ، وإنما فهم أن زلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها من طريق المعنى. والذي يدل على أن الواو ليست بمنزلة الفاء أنها لو كانت بمنزلتها لم يجز: اختصم زيد وعمرو، كما لا يجوز اختصم زيد فعمرو. ومما يدل أيضاً على أن الواو لا ترتب قوله تعالى: ﴿واسجدى واركعى﴾^(٣٢). ولو كانت الواو مرتبة لقدم الركوع على السجود. قلت إن ما ادعيته أنها لغير الترتيب^(٣٣)...^(٣٤).

٢- امتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيده بمنفصل:

- وذلك ما ذكره في باب (العطف) بقوله: "... ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد^(٣٥) ولا طول إلا في ضرورة الشعر^(٣٦).

٤- موقف ابن أبي الربيع من المذهب البصري.

إن المطلع على كتاب (السيط) ليستطيع أن يتبين أن ابن أبي الربيع يميل - في جميع المسائل الخلافية تقريباً - للمذهب البصري ويرجح آراءه، فهو يورد المسائل الخلافية بين المنرستين ويختار أقوال البصريين ويدافع عنها، ويرجحها على أقوال الكوفيين، من ذلك:

(٢٩) بقصد شيخه الشلوبين.

(٣٠) نقل ذلك عن الكسبي، والشراء، وشطب، والربيعي، وفطرب، وابن مرستويه. ينظر: التنصريح ١١٣٥/٢، وانهمع ١١٩٢، وشرح الرضي ٣٦٤/٢، وشرح ابن يعيش ٩٠/٨، والمعنى ٣٥٤/٢.

(٣١) من سورة الزلزلة ٢٠١/٩٩.

(٣٢) من سورة آل عمران ٤٣/٣.

(٣٣) ما ذهب إليه ابن عصفور هو مذهب جمهور النحويين من البصريين والكوفيين. ينظر: الكتاب ١٤٧/١، ٣٠٤/٢، والمقتضب ١٤٨/١، والأصول ٥٥/٢، ٥٦، وإيضاح الفارسي ٢٨٥/١، وشرح ابن يعيش ٩٠/٨.

(٣٤) شرح ابن عصفور ٢٢٦/١ - ٢٢٨.

(٣٥) هذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين أنه يجوز ذلك في اختيار الكلام. ينظر: الكتاب ٣٨٩/١، والإصناف ٤٧٤/٢.

(٣٦) شرح ابن عصفور ٢٤٢/١.

١- فعل الأمر له صيغة على جَدَّتْهَا وليست مختصرة من المضارع، خلافاً للكوفيين^(٣٧).

- ذلك ما ذكره في باب (الأفعال) بقوله: "اعلم أن المستقبل له بنيتان: إحداهما: صيغة الأمر، نحو: اضْرِبْ، وأفْعَلْ، وهذه خاصة بالاستقبال. الثانية: مشتركة بين الحال والاستقبال، وهي التي ذكر أبو القاسم، ولأجله لم يذكر صيغة الأمر؛ لأن الكوفيين يذهبون إلى أنها محذوفة من الفعل المضارع، وأن الأصل في اضْرِبْ: لِتَضْرِبْ، وفي أَقْتُلْ: لِتَقْتُلْ، فحُذِفَ حرف المضارعة وتاء الخطاب، فبقيت الضاد ساكنة، فاجتلبت ألف الوصل، فقيل: اضرب واقْتُلْ. وأما البصريون فيذهبون إلى أنها صيغة على جَدَّتْهَا، وليست مختصرة من الفعل المضارع، ولكنها جارية عليها حتى كأنها مختصرة منه. والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ لأن حرف المضارعة لم يجئ قط محذوفاً، وحذف الجازم لم يأت إلا في الشعر^(٣٨)... وصيغة الأمر هي الأكثر في كلام العرب، ولم يجئ الأمر للمخاطب إلا بها^(٣٩).

٢- (كِلَا) مفردة في اللفظ مثناه في المعنى، والكوفيون يرون أنها مثناه لفظاً ومعنى^(٤٠).

- ذلك ما ذكره في باب (التثنية) بقوله: "...وأمر آخر أن (كلا) لو كانت تثنية لم يعد عليها ضمير مفرد، ولا أُخْبِرَ عنها بالمفرد، قال الله تعالى ﴿كَلِمَاتٍ الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْثَمًا﴾^(٤١). فكلا على هذا مفردة في اللفظ، تثنية في المعنى بمنزلة كل^(٤٢).

^(٣٧) ينظر: الإحصاف/٢/٥٢٤، وشرح ابن يعيش/٧/٦١، والهمع/١/٢٦، وشرح الرضي/٢/٢٦٧، والمفصل/٢٥٧.
^(٣٨) ينظر: الكتاب/١/٤٠٨، والمقتضب/٢/١٣٢، والإحصاف/٢/٥٣٠، وشرح ابن يعيش/٧/٢٥، والخزانة/٣/٦٢٩.
^(٣٩) البسيط/١/٢٢٣ - ٢٢٥. وينظر: معاني الفراء/١/٤٦٩، وإعراب القرآن للنحاس/٢/٦٥، والأصول/٢/١٦٣.
^(٤٠) ينظر: الإحصاف/٢/٤٣٩، ونتائج الفكر/٢٨١ وما بعدها، وشرح ابن يعيش/١/٥٤٠، والمقتضب/٣/٢٤١، وشرح ابن خروف/٣٣٦، وشرح ابن عصفور/١/٢٧٥، وشرح الكافية/١/٩٣، والهمع/١/١٣٧، والخزانة/١/٦٣.
^(٤١) من سورة الكهف/١٨/٣٣.
^(٤٢) البسيط/١/٢٥١، ٢٥٢.

موقف شراح جمل الزجاجي من مذهبي البصرة والكوفة

ولا يتقدم الفاعل على الفعل، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون تقديم الفاعل على

فعله^(٤٦) - وذلك ما ذكره في باب (الفاعل والمفعول به) بقوله: "ولا أعلم خلافاً في أن
يتم الفعل. ويأتي هذا والاستدلال عليه بعد إن شاء الله"^(٤٤).

تتبع موقف الشراح من المذهب الكوفي .

١- موقف ابن السعيد البطلوسي من المذهب الكوفي:

خالف البطلوسي البصريين في قليل من آرائهم، وكان مع الكوفيين في
بعض أقوالهم، ولكنه ظل - بوجه عام - يسير على هدي النحو البصري بكثرة
ترجيحات التي أولاها لآرائهم، وهذا ما يستطيع أن يقرره الدارس عن يقين، إلا أنا
نقدم وفق الكوفيين في مسائل قليلة جداً وذهب مذهبهم فيها. من هذه المسائل:

١- جواز إيلاء كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف، ولا جار
ومجرور^(٤٥). وذلك ما ذكره في باب (الحروف التي ترفع الاسم وتتصبب الخبر)
بقوله: "مسألة: وقال أبو القاسم في هذا الباب: وأعلم أنه لا يلي كان وأخواتها ما
نصب غيرها"^(٤٦). فتقول: كان زيد أكلاً طعامك ، وكان أكلاً طعامك زيد. كل ذلك
جاز. ولو قلت: كان طعامك زيد أكلاً. لم يجز، لأنك أوليت الطعام كان، وليس
بند لها ولا خبر. فلم يجز لذلك.

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة. توجب أنه لا يجوز: طعامك كان زيد أكلاً،
وأنه لا يجوز: كان طعامك أكلاً زيد^(٤٧)، وأنه لا يجوز: كان طعامك زيد أكل؛ لأن
الطء قد ولي كان في هذه المسائل كلها. وهي جائزة، وكان الصواب أن يقول: وأعلم
أنه لا يجوز أن يفصل بين كان واسمها بما لم تعمل فيه، وكذا قال أبو بكر بن
المرج في الأصول^(٤٨): اعلم أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير
في جاز في كان، إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه... وقولنا:

(٤٦) ينظر: المقضب ١٢٨/٤، وشرح ابن عصفور ١٠٩، ١٦٠/١، والأصول ٢٣٧/٢، وأسرار العربية ٧٩-٨٤.

(٤٧) لبيط ٢١١/١، وينظر: أيضاً ٢٧٢/١.

(٤٨) جزها الكوفيون. وعمل الفارسي المنع بوقوع فاصل اجنبي بين كان واسمها. ينظر: إيضاح الفارسي ١٤٤/١،
وتشابه النظر ١١٩، وشرح ابن عصفور ٣٩٣، ٣٩٤/١، والبيضا ٧٠٥/٢، وحاشية الصبان ٢٣٧/١.

(٤٩) جمل الزجاجي ٤٥،
١- جاز عند الكوفيين. ينظر: المعق ٦٧٥/٢، والمقضب ١٠١/٤، والخزانة ٥٨/٤.

كان طعامك زيد آكل. إذا رفعت أكلاً جاز باتفاق، لأن في كان حينئذ إضمار الأمر والشأن، فيجوز أن يقال: كان اليوم زيد ذاهباً. فتولى اليوم كان، وهي لم تعمل فيه، وإنما عمل فيه ذاهب؛ لأن الظروف لا يعتد بفصلها^(٤٩)، فإذا قلت: كان طعامك آكلًا زيد. جاز عند قوم من النحويين^(٥٠)؛ لأنك قدمت الخبر بأسره. ولا يجوز ذلك عند سيبويه^{(٥١)...}^(٥٢).

• وخلاصة القول في هذه المسألة: أنه يجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها، إن كان ظرفاً، أو مجروراً. نحو: كان عندك، أو في المسجد زيد معتكفاً، فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يجيزون مطلقاً. وفصل ابن السراج، والفارسي، وابن عصفور، فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو: كان طعامك آكلًا زيد. ومنعوه إن تقدم وحده نحو: كان طعامك زيد آكلًا^(٥٣).

٢- التاء في (يا أبت) و(يا أمت) للتأنيث^(٥٤) وليست بدلاً عن الياء^(٥٥).

وذلك ما ذكره في باب (ما لا يقع إلا في النداء ولا يستعمل في غيره) بقوله: مسألة: قال أبو القاسم في هذا الباب: ولا يجمع أيضاً بين علامة التأنيث، وياء الإضافة في نداء ولا غيره. لا يقال: يا أبتى، بإثبات الياء، ولا يا أمتي، لأن علامة التأنيث فيها عوض من ياء الإضافة^(٥٦).

قال المفسر: إنما يمتنع الجمع بين علامة التأنيث، وياء الإضافة في يا أبت، ويا أمت خاصة^(٥٧). وكلام أبي القاسم يوهم أن ذلك ممتنع فيهما وفي غيرهما. لأنه قال: في نداء ولا غيره، قال الله - تعالى - ﴿ولاتم نعمتي﴾^(٥٨)، ﴿ومن نرتي﴾^{(٥٩).....}^(٦٠).

(١١) ينظر: حاشية الصبان ٢٣٨/١، والمقني ٦٧٥/٢.

(١٢) هم: ابن السراج، والفارسي، وابن عصفور. ينظر: الأصول ٤٧/١، والإيضاح ١٤٤/١، وشرح ابن عصفور ٣٩٣/١.

(١٣) سيبويه: الكتاب ٧٠/١.

(١٤) إصلاح الخلل ١٥٠، ١٥١.

(١٥) ينظر: شرح الأشموني ٢٣٨/١، وشرح ابن خروف ٤٢٥، وشرح ابن عصفور ٣٩٣/١، والبسيط ٧٠٥/٢.

(١٦) هذا مذهب الكوفيين. فالتاء للتأنيث وياء الإضافة مقدره بعدها. ينظر: شرح الرضي ١٤٨/١، وأمالى الشجري ١٠٥/٢.

(١٧) هذا على مذهب البصريين. ينظر سيبويه: الكتاب ٣١٧/١، والمقتضب ١٦٩/٣، وشرح الرضي ١٤٨/١.

(١٨) جمل الزجاجي ١٧٨.

(١٩) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٠٥/٢، والمقتضب ٢٤٥/٤، ٢٤٦، واللمع ١٩٦.

(٢٠) تمام الآية: ولاتم نعمتي عليكم ولنعمتكم تهتدون. من سورة البقرة ١٥٠/٢.

(٢١) تمام الآية: قال ومن نرتي قال لا ينال عهدي الظالمين. من سورة البقرة ١٢٤/٢.

(٢٢) إصلاح الخلل ٢٣٨.

موقف شراح جمل الزجاجي من مذهبي البصرة والكوفة

جواز ترك صرف ما ينصرف في الشعر ضرورة^(٦١).

٣- جواز ترك صرف ما ينصرف في باب(ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة
ونلك ما ذكره في باب(ما يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف. فإنه جائز باتفاق من
الشعر بقوله: "أما قوله: إنه يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف. فإنه جائز باتفاق من
المصريين والكوفيين^(٦٢)، وأما منع ما ينصرف من الصرف، فأجازه الكوفيون
والأخفش^(٦٣)، ولم يجزه جمهور البصريين، واحتجوا بأن الشاعر إذا صرف ما لا
ينصرف رد الشيء إلى أصله، وإذا منع ما ينصرف من الصرف أخرج الشيء عن
أصله^(٦٤)... واحتج الأخفش والكوفيون أيضاً بأشياء كثيرة خرَّجها من ناقضهم على
وجه تصرفها إلى مذهبهم، والأظهر عندي قول الأخفش والكوفيين، وقد احتجوا لذلك
بأن قالوا: ضرورة الشعر لا يلزم فيها رد الأشياء إلى أصولها ولا بد؛ لأننا نجد الشاعر
يزيد ما لا أصل له في الكلام...^(٦٥).

*حجة البصريين في هذه المسألة: أن الأصل في الأسماء الصرف؛ فلو
جوزوا لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير الأصل، والتبس ما ينصرف بما لا
ينصرف.

وحجة الكوفيين: إجماعهم على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر
ضرورة، فلذلك جوزوا ترك صرف ما ينصرف في الشعر ضرورة، وقد جاء ذلك كثيراً
في أشعارهم^(٦٦).

٢- موقف ابن خروف من المذهب الكوفي.

كان موقف ابن خروف من المذهب الكوفي موقفاً متبايناً؛ حيث وقف منهم
موقف المعارض في أغلب المسائل الخلافية- فكثيراً ما كان يبين فساد مذهبهم
والعلة في ذلك، وفي أحيان قليلة اختار مذهبهم ووافقهم في بعض أقوالهم، وأخذ
برأيهم. فمن هذه المسائل:

(٦١) ينظر في هذه المسألة: الإصناف ٤٩٤/٢، وأمالى الزجاجي ٨٤.
(٦٢) ينظر: الإصناف ٤٩٤/٢، والمقتضب ٣٥٤/٣، وشرح ابن يعيش ٦٧/١، ٦٨، وشرح الرضي ٣٨١/١.
(٦٣) ينظر: الإصناف ٤٩٢/٢، ٤٩٣، والخزانة ٧٣/١، والأشعوني ٢٧٥/٣، وجمع الهوامع ٣١٥/٤.
(٦٤) ينظر: المقتضب ٣٥٤/٣، وشرح ابن يعيش ٦٧/١.
(٦٥) إصلاح الخلل ٣٨٩ - ٣٩١.
(٦٦) الإصناف ٤٩٢/٢، ٤٩٤، والأشعوني ٢٧٥/٣.

١- الألف والواو والياء في التثنية والجمع علامات إعراب، ومذهب البصريين أنها حروف إعراب بمنزلة التاء من قائمة)، والألف من (خَبَلِي) (١٧).

- ووافق ابن خروف الكوفيين، حيث قال في باب (معرفة علامات الإعراب): "والألف: علامة الرفع في تثنية الأسماء الظاهرة. والتثنية؛ أن تزيد على الاسم مطلقاً زيادتين؛ إحداهما: الألف في حال الرفع، وياء في حال النصب والجر. والثانية: نون مكسورة... والواو: علامة الرفع في جمع المذكر السالم؛ وهو أن تزيد على اللفظ الظاهر المفرد زيادتين؛ إحداهما: واو في الرفع، وياء في النصب والجر. والثانية: نون التثنية مفتوحة تخفيفاً" (١٨).

٢- (أجمع وجمعاء) يجوز تثنيتهما قياساً على (أحمر وحمراء)، والبصريون يمنعون ذلك (١٩).

- قال ابن خروف في باب (التوكيد): "وقياس تثنية (أفعل)، و(فعلاء) في هذا الباب قياس (أحمر) و(حمراء)، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وأدعى ما لا دليل عليه، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتتبعه (٢٠)، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس" (٢١).

٣- جملة الحال الفعلية الماضية لفظاً ومعنى إذا كان فيها ضمير لم تحتج إلى الواو، ولا إلى (قد) (٢٢). والبصريون يشترطون لوقوع الفعل الماضي حالاً اقترانه ب(قد) ظاهرة أو مضمرة (٢٣).

- قال ابن خروف في باب (ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية): "...وكذلك الفعلية إذا كانت ماضية لفظاً ومعنى، وكان فيها ضمير لم تحتج إلى واو... ولا يحتاج فيها إلى

(٦٧) اختلف في الألف والواو والياء في التثنية والجمع. فالكوفيون يرون أنها إعراب بمنزلة الفتحة والضمة والمكسرة، وبه قال ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل ١/٨٠، ٧٩. والبصريون يرون أنها حروف إعراب بمنزلة التاء من (قائمة)، والألف من (خَبَلِي). ينظر: الكتاب ٤/١. والأخفش والمازني والمبرد يرون أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب. ينظر: المقتضب ٢/١٥٢. وينظر: الإنصاف ١/٣٣، وإيضاح الزجاجي ١٣٠، وشرح ابن يعيش ٤/١٣٩، وشرح الرضي ٢/٣٠، والهمع ١/١٦١، وشرح ابن عصفور ١/١١٦-١١٨، والممع ١٠٢-١٠٥.

(٦٨) شرح ابن خروف ٢٦٣، ٢٦٤.

(٦٩) منعه البصريون، وأجازه الكوفيون والأخفش. ينظر: إصلاح الخلل ٩٥، ونتائج الفكر ٢٨٧، وانتلاف النصره ٧٤، وشرح ابن عصفور ١/٢٦٥، والبسيط ١/٣٦٨، وشرح الرضي ١/٣٣٤، وأوضح المسالك ٣/٣٣٢.

(٧٠) منعه البصريون. ورد أبو علي الشلوبين على هذه المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٦٠.

(٧١) شرح ابن خروف ٣٣٨، ٣٣٩.

(٧٢) هذا مذهب الكوفيين، ووافقهم الأخفش من البصريين.

(٧٣) هذا مذهب البصريين ووافقهم الفراء من الكوفيين. ينظر: الإنصاف ١/٢٥٢، وشرح ابن يعيش ٢/٦٧، وشرح الرضي ١/٢١٣، ومعاني الزجاج ٢/٩٥، وإيضاح الفارسي ١/٢٧٧، والمفصل ٦٤، ومنهج الأخفش الأوسط ٢٦١.

موقف شراح جمل الزجاجي من مذهبي البصرة والكوفة

(قد) (٧٦)، وقراءة الحسن: (حَصِيرَةٌ صدورهم) (٧٥)، وليست بدعاء، ونصبها يدل على الحال (٧٦).

٣- موقف ابن عصفور من المذهب الكوفي.

تبين لنا فيما سبق أن ابن عصفور بصري المذهب، حيث وقف من البصريين موقف المؤيد والمؤازر لهم في جميع آرائهم - تقريباً - أما الكوفيون فقد خالفهم ابن عصفور في جميع آرائهم - إلا فيما ندر - وكان يقف منهم موقف المعارض، فيبين فساد مذهبهم، والعلة في ذلك، بل كان - في بعض الأحيان - يصرح بمخالفته لهم ومخالفتهم له. من أمثلة ذلك:

(أ) - قوله في باب (الجواب بالفاء): "واعلم أنه لو كان لفظ ما قبلها نفيًا والمعنى على الإيجاب فإن النصب لا يجوز، فمن ذلك: ما زال زيد قائماً فتكرمه؛ لأن المعنى ثبت على القيام، فإنما يكون ما بعدها مرفوعاً على جهة الاستئناف. ومما خالفنا فيه بعض الكوفية (لعل) إذا كانت استفهاماً، فأجازوا النصب بعدها وذلك: لعلك تحج فاحج معك، أي هل تحج فاحج معك؟ فكما يكون النصب في الاستفهام فكذلك يكون هنا (٧٧). ومما خالفونا فيه (كان) إذا خرجت عن التشبيه وأريد بها خلاف معنى التشبيه وذلك: كاني يزيد يأتي فنكرمه، فهذا معناه: ما هو إلا يأتي فنكرمه (٧٨)، وهذا لا يحفظه أهل البصرة، فإن ثبت قلنا به. مما خالفونا فيه أيضاً (إنما) وذلك: إنما هي ضربة من الأسد فتحطمه، والنصب عندنا لا يجوز؛ لأن الكلام موجب... (٧٩).

(ب) - قوله في باب (من مسائل حتى في الأفعال): "حتى لا يخلو ما بعدها أن يكون حالاً أو استقبالاً أو ماضياً. فإن كان حالاً أو ماضياً فالرفع ليس إلا، وإن كان مستقبلاً فالنصب ليس إلا... وعلى الجملة فلا يخلو أن يكون ما قبلها سبباً أو لا يكون، فإن لم يكن فالنصب ليس إلا نحو: سرت حتى تطلع الشمس (٨٠)؛ لأن السبب هنا لا يعقل، فلم يكن لها أكثر من الغاية هنا وهو إلى أن؛ فلذلك انتصب... وينبغي

(٧٤) يوافق الكوفيين، ويوافقهم ابن مالك وأبو حيان. ينظر: شرح التسهيل ٣٧٣/٢.

(٧٥) من سورة النساء ٩٠/٤. وفي الآية توجيهات وقراءات أخرى. ينظر: معاني القرآن للبراءة ٢٨٢/١، ومعاني القرآن للزجاج ٩٥/٢، ٩٦، ومعاني القرآن للنحاس ١٥٥/٢، والبحر المحيط ٣١٧/٣، والارتشاف ٣٦٩/٢.

(٧٦) شرح ابن خروف ٣٨٤، ٣٨٥.

(٧٧) يوافقهم ابن مالك. ينظر: الهمع ١٢/٢.

(٧٨) هنا في الأصل، ويبدو أن العبارة مضطربة.

(٧٩) شرح ابن عصفور ١٥٣/٢.

(٨٠) ينظر سيبويه: الكتاب ٢٥/٣، وشرح ابن يعيش ٣٢/٧.

أن يعلم أن السببي هو أن يكون فاعل الفعل الذي بعد حتى فاعل الفعل الذي قبلها، نحو: سرّت حتى أدخل، فإن لم يكن كذلك لم يكن سبباً، إلا أن يكون اللفظ مشعراً فتقول: سرّت حتى تطلع الشمس، فهذا ليس بسببي... فإن قلت: سرّت حتى يدخل عبد الله، لم يكن سبباً إلا إن أردت ذلك فيكون حكم ذلك حكم السببي، فإن كان الفعل ماضياً أو حالاً فالرفع، وإن لم يكن فالنصب.

وخالفنا أهل الكوفة في مسألتين مما تقدم، فمذهبنا أن الفعل الذي قبل حتى

إذا لم يكن سبباً لما بعدها فليس إلا بالنصب نحو: سرّت حتى تطلع الشمس^(٨١)، وزعم أهل الكوفة أن الرفع جائز^(٨٢). حكوا من كلامهم: سرّت حتى تطلع الشمس بعرفة. وهذا من أسوأ ما سُمِعَ عنهم، ألا ترى أن هذا سبب؛ لأن طلوع الشمس بهذه البقعة يكون سبب جد السير لو ضعف، فهم قد أخذوا سبباً وغلطوا فيه وجعلوه غير سبب وكسروا القانون بناء على فهمهم السيئ.

وخالف الفراء فيما لا يتناول من الأفعال فمنع فيه النصب، والذي لا

يتناول هو الذي لا يمتد نحو: قمت حتى أخذ بحلقه، لا يجوز هنا عنده النصب؛ لأن هذا الفعل لا يمتد، فليس له غاية ينتهي إليها وإنما أردت قمت فأخذت، ولم يتمد القيام حتى لزم أن يكون قمت على هذه الغاية. وهذا فاسد؛ لأنه ينتصب على معنى (كي) كأنه قال: قمت كي أخذ بحلقه...

وهم قد خالفونا في السببي وفي غير السببي، وخالفونا أيضاً في مسألتين

آخرتين من السببي وغيره.. وخالفونا في غير السببي؛ ففصلوا الفعل إلي بعد حتى إلى ما هو جاذب وإلى ما ليس كذلك، فما كان جاذباً فالنصب وذلك: سرّت حتى تطلع الشمس، لأن طلوع الشمس جاذب. فإن كان غير جاذب فالرفع وذلك: سرّت حتى يعلم الله أنني كالتالي. فلا يتصور هنا (إلى أن)؛ لأن هذا لم يحدث عن سيرك فيكون غاية له، ولا يتصور معنى (كي)؛ لأن المعنى ليس عليها، فاثبتوا أن تكون عاطفة من غير سبب. وهذا غلط بين... فهذه جملة المواضع التي خالفونا فيها^(٨٣).

(٨١) بنظر: الكتاب ٢٤٤/٣، والمقتضب ٣٧/٢، والأصول ١٥٦/٢، وشرح ابن يعيش ٤١/٧، والمفصل ٢٤٧.
(٨٢) بنظر: الهمع ١١٥/٤، والارتشاف ٤٠٤/٢، ومعاني القرآن للاخفش ١٢١/١، وشرح الطولي ٦٤٠/٢.
(٨٣) شرح ابن عصفور ١٦٤/٢ - ١٦٨.

موقف شراح جمل الزجاجي من مذهبي البصرة والكوفة

هذا ... وقد وافق ابن عصفور الكوفيين فيما ذهبوا إليه من: جواز إيلاء كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف، ولا جار

ومجرور. وذلك ما ذكره في باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) بقوله: "وإذا كان للخبر معمول وأرنت تقديمه فلا يخلو أن تقدمه على الاسم أو على الفعل، فإن قدمته على الاسم جاز إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً لاتساع العرب فيهما... فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور فلا يخلو أن تقدمه على الاسم مع الخبر أو وحده، فإن قمته وحده لم يجز؛ لأنك تولي الفعل ما ليس بمعمول له وتترك معموله... وإن قمته مع الخبر امتنع عن بعض النحويين لإيلاتك الفعل ما ليس باسم له ولا خبر، وذلك نحو قولك: كان طعامك أكلاً زيد^(٨٤). والذي يجيز^(٨٥) حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذاً إنما أوليتها الخبر، وهو الصحيح...^(٨٦).

كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذاً إنما أوليتها الخبر، وهو الصحيح...^(٨٦).

٤- موقف ابن أبي الربيع من المذهب الكوفي. أشرت سابقاً إلى أن ابن أبي الربيع قد خالف الكوفيين في جميع المسائل الخلافية التي تعرض لها، ووافق البصريين فيما ذهبوا إليه، إلا أن ابن أبي الربيع - في قليل من المسائل الخلافية - قد جعل قول الكوفيين لا يبعد عنده أن يأتي في قليل من الكلام. هذه المسائل هي:

١- الفعل المسند إلى جمع التكسير - لمذكر كان أو لمؤنث - يكون الفعل بالياء والتاء، وأجرى الكوفيون الجمع السالم مجرى الجمع المكسر. قال في باب (الأفعال) عند الحديث عن الفعل المضارع: "...فإن أسند إلى الظاهر، فإن كان مذكراً فيكون بالياء في المفرد، والتمثي، والمجموع بالواو والنون، ويكون في الجمع المكسر بالياء والتاء... فإن كان مؤنثاً كان في الأعراف بالتاء، إن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بالألف والتاء، فإن كان جمعاً مكسراً كان بالياء والتاء. هذا الذي ذكرته مذهب البصريين.

والكوفيون يُجرون الجمع السالم مجرى الجمع المكسر^(٨٧)، واستلوا بقوله سبحانه ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾^(٨٨). فإذا صح أن العرب تقول: جاءك المؤمنات، صح أنها تقول:

(٨٤) منعه سيبويه. وعلل الفارسي بوقوع فاصل أجنبي بين كان واسمها. ينظر: الكتاب ٧٠/١، وإيضاح الفارسي ١٤٤/١ والأشياء والنظائر ١١٩/٣، والبسيط ٧٠٥/٢، والمقتضب ١٠٦/٤، وشرح الرضي ٣٩٩/٢.

(٨٥) أجاز ذلك الكوفيون. ينظر: المغني ٧٦٥/١، وشرح ابن بابشاذ ١٠١/١، والخزانة ٥٨/٤، والأصول ٤٧/١.

(٨٦) شرح ابن عصفور ٣٩٢/١، ٣٩٣.

(٨٧) ينظر: منهج السالك ١٠٥، وتوضيح المقاصد ١٤/٢، والتصريح ٢٨٠/١، والهمع ٦٥/٦.

(٨٨) من سورة الممتحنة ١٠/٦٠.

يجيئك المؤمنات، بالياء... ولا يبعد عندي أن يأتي مذهب الكوفيين في ضرورة شعر، أو في قليل من الكلام، والقياس والأكثر ما ذهب إليه البصريون، وهو الصحيح^(٩١).
- وقوله في باب (الفاعل والمفعول به) بقوله: "وكذلك الجمع السالم عند البصريين فتقول: قامت الهندات، ولا يجوز: قام الهندات، كما لم يجز: قام الهندان، وأجراه الكوفيون مجرى الجمع المكسر. والجمع المكسر كله -لمذكر كان أو لمؤنث- يجرى مجرى المؤنث غير الحقيق، فتقول: قامت الرجال، وقام الرجال، وقامت الهندود، وقام الهندود، قال الله تعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ لَئِن لَّمْ يَكْفُرْنَا لَنَعْتَدِيَنَّكَ أَلَمِ يَرَسْ﴾^(٩٠). وقال تعالى ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾^(٩١).
وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يبعد أن يأتي في ضرورة أو في كلام قليل؛ لأن كل واحد منهما جمع، إلا أن القياس ما ذهب إليه البصريون^(٩٢).
٢- (كسا) المتعدي إلى مفعولين متعد إلى اثنين بنفسه عند البصريين، وبالتغيير عند الكوفيين.

- قال ابن أبي الربيع في باب (أقسام الفعل في التعدي) عند الحديث عن الفعل المتعدي إلى مفعولين: "...الثالث: أن يتعدى إلى اثنين بنفسه لا بزيادة ولا نقصان، وذلك نحو: كسا زيد عمراً ثوباً، فكسا يتعدى على اثنين بطلبه: المكسر والكسوة، وذهب الكوفيون إلى أن (كسا) منقول بالتغيير، وأن الأصل: كسي زيد الثوب، أي: لبسه... ثم غير كسي إلى (فعل) بفتح العين فقالوا: كسا^(٩٣)... فصار على هذا (كسا) بمنزلة ألبس، تقول: لبس زيد الثوب، وألبست زيدا ثوباً، وقد مضى الكلام معهم في النقل بالتغيير^(٩٤)، ولا أعلم خلافاً بين النحويين أن ما يتعدى إلى مفعولين لا يُنقل بالهمزة ولا بالتضعيف فيتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا تقول: أكسيت زيدا عمراً ثوباً أي: جعلت زيدا يكسو عمراً ثوباً، وامتناع هذا على ما ذهب إليه الكوفيون بين؛ لأنه منقول بالتغيير، وما هو منقول لا ينقل مرة أخرى^(٩٥).

(٩١) البسيط ٢٢٦/١، ٢٢٧.

(٩٢) من سورة الحجرات ١٤/٤٩.

(٩٣) من سورة يوسف ٣٠/١٢.

(٩٤) البسيط ٢٦٧/١.

(٩٥) ينظر: الكافي ١٦/٢، والمقني ٦٨٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٣/٧، وشرح الرضي ٢٧٤/٢، ص

(٩٦) ينظر: البسيط ٤١٨/١.

(٩٧) البسيط ٤٢٨/١.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- اختلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي- تحقيق د/طارق الجنابي/ بيروت-عالم الكتب- ط١- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- ٢- أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو للدكتور/محمد إبراهيم البناء- دار الاعتصام- ط١- ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- ٣- ابن كيسان النحوي: حياته، آثاره، آراءه، للدكتور/محمد إبراهيم البناء- دار الاعتصام- ط١- ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- ٤- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي للدكتور/محمد إبراهيم البناء- جدة: دار البيان العربي- ط١- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- ٥- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي البناء- مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة .
- ٦- الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب/محمد عبد الله عنان- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط٢- ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- ٧- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي/تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي- مطبعة مصطفى الحلبي- ط١- ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
- ٨- اختصار القدر المعلى في التاريخ المحلي لابن سعيد المغربي/ تحقيق إبراهيم الأبياري- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة ١٩٥٩م .
- ٩- أدب الكاتب لابن قتيبة - المكتبة التجارية - القاهرة ١٣٥٥هـ.
- ١٠- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق الدكتور/مصطفى أحمد النحاس- مطبعة النسر الذهبي- القاهرة- ط١- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١١- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقري/ تحقيق عدد من المحققين- طبعة وزارة الأوقاف الغربية- .

١٢- أساس البلاغة للزمخشري/ تحقيق عبد الرحيم محمود - دار المعرفة- بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٣- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري/ تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة التركي- دمشق- ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

١٤- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي/ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد- مكتبة الكليات الأزهرية- ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

١٥- اشتقاق أسماء الله تعالى لأبي القاسم الزجاجي/ تحقيق عبد الحسين المبارك- مطبعة النعمان - النجف- العراق- ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٦- الاشتقاق لأبي بكر بن دريد/ تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة الخانجي- القاهرة- ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

١٧- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني - دار صادر بيروت- مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨م.

١٨- إصلاح المنطق لابن السكيت/ شرح وتحقيق/ أحمد شاكر، وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر- ط٣ - ١٩٧٠م.

١٩- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي/ تحقيق الدكتور/ حمزة عبد الله النشرتي- نشرته دار المريخ بالرياض ط١- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢٠- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج/ تحقيق: عبد الحسين الفتلي- بيروت- مؤسسة الرسالة- ط١- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢١- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري / تحقيق الدكتور/ محمد السيد عزوز- عالم الكتب- بيروت- ط١- ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٢- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج /تحقيق إبراهيم الإبياري- بيروت- دار الكتاب اللبناني- ط٢- ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٣- إعراب القراءات للنحاس/ تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد- عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية- ط٢- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

موقف شراح جمل الزجاجي من مذهبي البصرة والكوفة

- ٢٤- إعراب القراءات السبع وعلها لابن خالوية/ تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - القاهرة - مكتبة الخانجي ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٥- الأعلام لخير الدين الزركلي - ط ٢ ، ط ٣ بيروت ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٢٦- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني - القاهرة - مطبعة التقدم - ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م
- ٢٧- الإغفال فيما أغفله الزجاجي من المعاني لأبي علي الفارسي إعداد محمد حسن محمد إسماعيل رسالة ماجستير بمكتبة جامعة عين شمس رقم ٤١٥ م/ح .
- ٢٨- الإقصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي/ تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة بيروت ط ٣ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢٩- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي/ تحقيق الدكتور/ أحمد محمد قاسم ط ١ مطبعة السعادة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ٣٠- الإقصاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي - دار الجبل - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٣١- أمالي الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي/ تحقيق عبد السلام هارون - المؤسسة العربية الحديثة - ط ١ - ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- ٣٢- أمالي السبيلي لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي/ تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا - مطبعة السعادة - ط ١ - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٣٣- الأمالي الشجرية لضياء الدين بن الشجري - دار المعرفة بيروت .
- ٣٤- أمالي القالي لأبي إسماعيل القالي - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٣٥- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب/ تحقيق هادي حسن حمودي - عالم الكتب - مكتبة النهضة الحديثة - ط ١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٣٦- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام /تحقيق الدكتور/ عبد المجيد قطاش - دمشق - بيروت - دار المأمون للتراث - ط ١ - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٣٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقطفي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

الباحث/ محمد عبدالغفور محمد الزردق

٣٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الفكر بيروت.

٣٩- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية الكبرى- ط٥- ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .

٤٠- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي/ تحقيق الدكتور/ حسن شانلي فرهود- الجزء الأول- ط١- مطبعة دار التأليف بمصر ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م .

٤١- الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب/ تحقيق الدكتور/ موسى بناي العلي- مطبعة العاني- بغداد - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٤٢- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي/ تحقيق الدكتور/ مازن المبارك- مكتبة دار العروبة- مصر- مطبعة المدني ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .

٤٣- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي- دار الفكر- بيروت .

٤٤- البداية والنهاية للحافظ بن كثير- بيروت- مكتبة المعارف- ط٢- ١٩٧٧م .

٤٥- برنامج ابن أبي الربيع جمع تلميذه ابن الشاط/ تحقيق الدكتور/ عبد العزيز الأهواني- مجلد معهد المخطوطات- المجلد الأول ٩١/١ - ١٢٠ ، ٢٥٥/٢ - ٢٧١ .

٤٦- برنامج التجيبي للقاسم بن يوسف التجيبي السبتي/ تحقيق عبد الحافظ منصور - الدار العربية للكتاب- تونس ١٩٨١م .

The summary of the research

The explainers attitudes towards

The approaches of (Basrah and Koufah)

1- the attitudes of Ebn El sayed El Batlioussy towards the Basrian and koufan approaches.

a)- The attitude of Ebn El sayed towards the Basrian approach in it he spoke about the questions on which he agreed with the basrians and adopted their opinions in them.

b)- Ebn El sayed is attitude towards the koufan approach in it he talked about the questions on which Ebn El sayed agreed with the koufans and adopted their opinions in them.

2- the attitude of Ebn kharouf towards the Basrian and koufan approaches

a)- ebn kharouf is attitude of towards the Basrian approach in it he talked about the questions on which he agreed with the Basrians and adopted their opinions in them.

b)- Ebn kharouf is attitude towards the koufan approach in it he talked about the questions on which he agreed with the koufans and adopted their opinions in them.

3- Ebn osfour is attitude towards the Basrian and koufan approaches

a)- Ebn osfour is attitude towards the Basrian approach. in it he talked about the questions on which he agreed with them and adopted their opinions in them.

b)- Ebn osfour is attitude towards the koufan approach in it he talked about the questions on which he agreed with the koufans and adopted their opinions in them.

4- Ebn Abe El rabee is attitude towards the Basrian and the koufan approaches.

a)- Ebn Abe El rabee is attitude towards the Basrian approach in it he spoke about the questions on which Ebn Abe El rabee agreed with the Basrians and adopted their opinions in them.

b)- Ebn Abe El rabee is attitude towards the koufan approach in it he talked about the questions on which he agreed with the koufans and adopted their opinions in them.